الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٧/ ٨ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤ Issue No.557 - 8 of December 2024

وزير النقل يطمئن عبر «الاقتصادية» مالكي المركبات: البيانات محمية والمعاملات مؤرشفة ومؤتمتة مركزياً

طمأن وزير النقل زهير خزّيم عبر «الاقتصادية» أصحاب ومالكي المركبات الآلية المسجلة في مديريات النقل، أن جميع الأضابير والأوراق الخاصة بالسيارات المسجلة في مديريات النقل بأمان، وأكد في تصريح خاص للصحيفة أنها محفوظة لدى الوزارة ضمن برنامج مركزي يتبع نظام الأرشفة والأتمتة، وبالتالي لا خوف على معاملات تلك السيارات من التخريب الذي قد يحصل من التنظيمات الإرهابية في المناطق التي دخلتها.

ص ٨

كميات القمح كافية لأشهر عديدة ولا داعي لأي مخاوف

مجرمون بلا رحمة... تجار وباعة استغلال لاحتياجات الناس تحت مسوغات الظروف

شهدت أسعار بيع السلع والمواد التموينية تحديداً بمختلف أنواعها في الأسواق السورية ارتفاعاً كبيراً، وبدعم من تجار الأزمات الذين يستغلون الأوضاع، وذلك مع زيادة الطلب عليها بسبب النزوح من محافظة حلب وغيرها من المناطق الأخرى المتأثرة بالأحداث السياسية والعسكرية الأخيرة في البلد.

ورغم كل المناشدات والمطالبات من غرف التجارة وغرف الصناعة ووعود وزارة التموين بضرورة مراعاة الظروف وعدم زيادة سعر أي مادة والاكتفاء بهامش ربح بسيط، إلا أن ذلك لم يترك إلا النتائج السلبية، حيث عمد بعض التجار وممن هم يشكلون الحلقة الثانية الذين فرضوا أسعاراً جنونية قبل توزيعها على المحال والباعة الصغار، وهؤلاء حصدوا أرباحاً طائلة على حساب رقبة المستهلك بلا رأفة، بمعنى كل ما دعت إليه الحكومة جاء معاكساً تماماً، وعمدت الأغلبية إلى سن أسعار خيالية وبنسبة زيادة أقلها ٢٠ بالمئة، وأعلاها وصل لـ٤٠ بالمئة زيادة على أسعار بعض السلع خلال فترة الأسبوع الأخير، ناهيك عن عمد أصحاب المحال والسوبر ماركات إغلاق أبوابها لعدم تصريف البضائع بأسعار منخفضة حسب زعم بعض الأهالي الذين استغربوا من إقدام أصحاب المحال إغلاقها والامتناع عن البيع بانتظارهم رفع المزيد من الأسعار وحدوث فوضى واحتكار، الأمر الذي يحتم البحث عن إجراءات أخرى ليست التشدد بالرقابة فقط، بل الاستماع للتجار عن قرب وتقديم محفزات إضافية، ولو خلال هذه الفترة الصعبة، عل ذلك يؤدي إلى تخفيف نسبة هوامش أرباحهم الكبيرة لتصب في مصلحة المواطن، ومخالفات أصحاب المحال الذين أغلقوا أبواب محالهم.

ص٢-٣

الحكومة تتابع مجريات الأحداث بتفاصيلها..

الهدوء مع الطلب على المواد والمنتجات وعدم الخوف والهلع

أكدت الحكومة ضرورة مراقبة واقع الأسواق في مختلف المحافظات والتأكيد على إيلاء العناية الكاملة لتوفير جميع المواد والسلع بكميات كافية واستمرار سلاسل التوريدات والاحتياجات وفق البرامج المقررة مسبقاً، مع العمل لزيادة الكميات المعروضة وتكثيف الرقابة على الأسواق لضبط أي محاولات احتكار أو رفع بالأسعار.

ص٦-٧

جديد إيجارات دمشق.. تأجير يومي وحسب سعر الصرف في حالة استغلال مفضوحة

حالة من الجنون تسيطر على قطاع العقارات في العاصمة دمشق، إثر الأزمة الحالية، والتي نتج عنها توافد كبير من أهالي محافظات حلب وحماة وحمص إليها، حيث بدت إيجارات المنازل والشقق السكنية ترتفع بتصاعد ملحوظ بشكل مبالغ، الأمر الذي أثر في أجور الغرف الفندقية والتي زادت أجور الإقامة فيها، نظراً للأوضاع الحالية.

وفي رصد أجرته «الاقتصادية»، يتراوح إيجار شقة مؤلفة من غرفتين بين ٣ و٤ ملايين في الصناعة والميدان، في حين في المزة يتراوح إيجارها بين ٥ و٦ ملايين ليرة سورية، أما في ساحة الميسات فيبلغ إيجارها نحو ٧ ملايين، أما في المهاجرين فيتراوح سعر إيجار الشقق بين ٥ و٧ ملايين حسب حجم الشقة، أما في جرمانا فيتراوح الإيجار بين ٢ و٤ ملايين.

ص ١٠-١١

أسواق دمشق تشتعل من جديد.. والمواطن خارج الحسابات

ص ٤

أضرار اقتصادية كبيرة بسبب التعدي على شبكات الاتصالات بحلب

ص ٩

بوح الاقتصاد

تجار آثمون..

■ هني الحمدان

لعل أسوأ أنواع التجارة هي تجارة الأزمات، ففي المآسي هناك مستفيدون وتجار كما هو الحال في الحروب، تظهر الفئات المستفيدة من استغلال نتائج الحروب سلبية كانت أو إيجابية، والحال ذاتها في الأزمات البشرية.. فقد عانت شعوب العالم من هؤلاء التجار الذين لا يختلفون في أطماعهم عن تجار السلاح، لأن المهم عندهم هو تحقيق المكاسب حتى لو كان الثمن أرواح البشر، فبائع السلاح لا يعنيه من سيستخدمه، ومن ستسيل دماؤه به، المهم هو استلام المال، ويموت من يموت، وتدمر بلاد هنا أو هناك، وكذلك من يستغل حاجة أبناء بلده فيقوم بفرض أسعار مواده الغذائية كما يحلو ويحقق رضى جشعه، البعض اليوم في بلدنا بدؤوا يمارسون قذاراتهم عبر فرض أسعار كاوية واستغلال حاجة البشر والظروف السائدة، بل يروجون لشائعات فقدان السلع والمواد عبر تسويق مسوغات غير موجودة مطلقاً.

تجار الأزمات والحروب هؤلاء يسعون إلى مراكمة أرباحهم، علماً أن أكثر من نصف الشعب السوري بات يرزح تحت خط الفقر، فتراهم يتحكمون بالأسعار ولا يتأخرون عن مضاعفتها مع كل «طلعة دولار» أو حصول حدث أو خطب ما، كما يحصل اليوم في ظل اشتداد الظروف الاستثنائية والأحداث السياسية العاصفة ببلدنا من قوى الشر والإرهاب، لا هم لهم سوى إعلان حربهم على المواطن المتعب أصلاً، بعيداً عن أي ضمائر ومشاعر محبة ورحمة بحال أبناء بلدهم وإخوتهم، ألاعيبهم صارت مكشوفة، بدءا من الاحتكار مرورا بالتخزين وصولاً إلى استغلال وتلويع المواطنين في ظل غياب الضوابط والرقابة الصارمة بأجواء كهذه.

الرحمة مطلوبة ياسادة.. «ارحموا من في الأرض يرحمكم الله في السماء».. أفلا تشبعون.. ألا تحسون بآلام الناس ومعاناتهم.. أين ضمائركم وأحاسيسكم. إنكم تمارسون حرباً من نوع آخر لا يقل عن خطر حرب الإرهاب الذي نعاني ويلاته وما سيجري علينا من مخاطر جمة..!

سيبقى المواطن السوري متحملاً، ولا يعير لتشويشاتكم وفصولكم وما تطلقونه من شائعات بنقص أي مادة أي اهتمام، بات مقتنعاً أنه لا داعي لأن يكون هناك أي خوف أو هلع بشأنها، فإن بعض هؤلاء لا يعجبهم هذا الوضع من بعض التجار الآثمين، فيحرصون على إثارة الشائعات وتضخيم الأمور والاستفادة من قلة وضعف وعي بعض فئات المجتمع واستخدام العبارات الرنانة والأصوات المرتفعة والشعارات الصاخبة ليحصدوا من خلفها المكاسب الشخصية الهائلة.

لن يرحمكم المواطن السوري، ولا ينسى تجاوزاتكم القذرة وموقفكم السلبي بوقت يجب أن تكون لجنب المواطن تقدمون العون والمساعدة والتخفيف من شدة الأوجاع.. الرحمة هي أمان وتعاون وعطاء وتلمس معاناة الأخ، لا تجريمه وإفراغ جيوبه واستغلال الظروف وحاجته بوقت كان من الأجدر أن تكونوا إلى جنب عامة البشر، بعيداً عن أي استغلال وتشليح تحت لافتات بيع المواد والحاجات..!!

من المعيب حقاً.. أن نكوي بعضنا وننهش ببعضنا.. رفعتم الأسعار.. ولكن لماذا تغلقون محالكم..؟ إنه السخف والاستهتار وجشع لا يوازيه جشع..!

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٨/٥٥٧ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

بلا رحمة... تجار وباعة استغلال لاحتياجات الناس تحت مسوغات الظروف

لحصد أرباح أكثر إضافة إلى امتناع عن البيع وإغلاق محالهم قصداً

متاجرة علنية برفع أسعار السلع والمواد الغذائية وبنسبة تجاوزت 30 بالمئة

دعوات للوزارة ولغرف التجارة والصناعة لم تأت بفائدة

■ الاقتصادية

شهدت أسعار بيع السلع والمواد التموينية تحديداً بمختلف أنواعها في الأسواق السورية ارتفاعاً كبيراً، وبدعم من تجار الأزمات الذين يستغلون الأوضاع، وذلك مع زيادة الطلب عليها بسبب النزوح من محافظة حلب وغيرها من المناطق الأخرى المتأثرة بالأحداث السياسية والعسكرية الأخيرة في البلد.

ورغم كل المناشدات والمطالبات من غرف التجارة وغرف الصناعة ووعود وزارة التموين بضرورة مراعاة الظروف وعدم زيادة سعر أي مادة والاكتفاء بهامش ربح بسيط، إلا أن ذلك لم يترك إلا النتائج السلبية، حيث عمد بعض التجار وممن هم يشكلون الحلقة الثانية الذين فرضوا أسعاراً جنونية قبل توزيعها على المحال والباعة الصغار، وهؤلاء حصدوا أرباحاً طائلة على حساب رقبة المستهلك بلا رأفة، بمعنى كل ما دعت إليه الحكومة جاء معاكساً تماماً، وعمدت الأغلبية إلى سن أسعار خيالية وبنسبة زيادة أقلها ٢٠ بالمئة، وأعلاها وصل لـ٤٠ بالمئة زيادة على أسعار بعض السلع خلال فترة الأسبوع الأخير، ناهيك عن عمد أصحاب المحال والسوبر ماركات إغلاق أبوابها لعدم تصريف البضائع بأسعار منخفضة حسب زعم بعض الأهالي الذين استغربوا من إقدام أصحاب المحال إغلاقها والامتناع عن البيع بانتظارهم رفع المزيد من الأسعار وحدوث فوضى واحتكار، الأمر الذي يحتم البحث عن إجراءات أخرى ليست التشدد بالرقابة فقط، بل الاستماع للتجار عن قرب وتقديم محفزات إضافية، ولو خلال هذه الفترة الصعبة، عل ذلك يقدمون على تخفيف نسبة هوامش أرباحهم الكبيرة تصب لمصلحة المواطن، ومخالفات أصحاب المحال الذين أغلقوا أبواب محالهم.

ارتفاعات غير مسوغة

وسجلت بورصة الأسعار مثلاً ارتفاعات جنونية، حيث سجل كيلو السكر مثلاً ما قيمته الـ٢٢ ألف ليرة بعد أن كان سعره ١١ ألف ليرة قبل أسبوع، وسعر كيلو الرز ازداد قرابة ١٠ إلى ١٥ ألفاً زيادة عما كانت عليه أسعاره قبل أسبوع.. والخضار أيضاً إذ سجلت البندورة ١٥ ألف ليرة والبطاطا ٩ آلاف ليرة، والسمون والزيوت والقهوة سجلت نسب ارتفاعات تجاوزت نسبة الـ٢٥ بالمئة جديدة.. بمعنى كل السلع والمواد طالها الغلاء وسط مخاوف عديدة يعيشها المواطن.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك توعدت بملاحقة المخالفات وقمع أي حالات احتكار أو استغلال للأزمة، لكن كان ذلك لم يترك أثراً إيجابياً، فالغلاء يضرب بقوة وبلا رأفة.. ولم تفلح تعليمات الوزارة لدوريات التموين التي تخص وتتضمن مراقبة كل مستودعات التجار والأسواق بأي نتيجة، فالإغلاق سيد الموقف، وعند ملاحظة انقطاع أي مادة عن السوق حسب ما زعمت توجيهات «التموين» في الوقت الذي تكون فيه متوافرة بكميات كبيرة في مستودعات أحد التجار، ستتم معاقبته مباشرةً، لأن ذلك يدل على احتكار المادة.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه.. ما فائدة إعطاء التوجيهات وإطلاق وعود المحاسبة للمخالفين والأسعار ترتفع كل ساعة وبعض المحال عمد أصحابها لإغلاقها؟

وعلى الغرار أيضاً أصدرت كل من غرفتي التجارة والصناعة بدمشق تعميمين للسادة التجار والصناعيين تهيبان بهما الإخوة الصناعيين والتجار عدم رفع أسعار منتجاتهم والمحافظة على جودة المنتج السوري ووجوده في الأسواق المحلية.

وبعد حالة الجنون في أسعار المواد والسلع والمتغيرة في كل لحظة، وقرابة الـ٢٥ بالمئة زيادات حصلت على بعض المواد الغذائية دخل مجلس الشعب على خط المناشدة أيضاً، وذلك التشدد في مراقبة الأسواق وعدم السماح باستغلال الظروف الحالية لاحتكار المواد.

بلا فائدة

دعوات غرف التجارة والصناعة لم تأت بأي فائدة، بل تضاعفت الأسعار في الأسواق وبنسبة تجاوزت الـ٢٥ بالمئة على سعر كل سلعة، بوقت تتوالى الوعود والطلبات بخفض الأسعار لكن لا حياة لمن تنادي، الكل نازل بفرض أسعار كاوية، قد يكون بعض التجار زادوا الأسعار بنسبة بسيطة، ولكن الحلقة التي تأتي بعدهم جاءة الجملة ونصف الجملة هم الأشرس بشاعة وجشاعة، فمع طالع كل شمس هناك قائمة سعرية جديدة، والمواطن يكتوي، ويستمع لمطالبات الجهات المعنية ولكن..!

واليوم تشهد الأسواق السورية واقعاً تجارياً هو الأسوأ منذ بداية الأزمة الاقتصادية في البلاد منذ سنوات، نظراً إلى الجمود المسيطر على حركة البيع والشراء، وتراجع القدرة الشرائية للسوريين، والقيود التي تفرضها القوانين الاقتصادية على التجار، وحالة التضخم ورفع هوامش الربح لمستويات عالية بحالة أشبه ما تكون استغلالية تماماً.

أوقات عصيبة

ويقول محمد (٤٧ عاماً)، وهو يعمل بالتجارة في سوق الحريقة بدمشق «أوقات عصيبة تمر على التجار في أسواق دمشق مع انعدام حركة البيع».. حيث يعمد البعض في هذه الحالة إلى رفع هامش الربح لتعويض حالة الجمود وعدم البيع. ويضيف: «لا يمكننا الحديث عن تجارة معافاة من دون الحديث عن قدرة شرائية معقولة للمواطنين، فإذا كان العميل غير قادر على شراء السلعة، فلن يسعف التجار أي حل حكومي».

انعدام القدرة الشرائية

واعتبر محمد أن «انعدام القدرة الشرائية» للسوريين هو أبرز أسباب الركود في أسواق دمشق، ولاسيما أن متوسط رواتب الموظفين لا يتجاوز ٢٥٥ ألف ليرة (١٨ دولاراً) وهو ما يكفي بالكاد لشراء مكونات وجبتين أو ثلاث من الطعام، واليوم وبعد الأحداث ونزوح أهالينا من بعض المحافظات هناك مخاوف من تعثر في عمليات التوريد، فعمد البعض إلى احتكار بعض السلع طمعاً في تحقيق مبيعات أعلى بأسعار مضاعفة، ما أدى إلى خلل في لغة السوق في ظل سيطرة حالة جشع لا حدود لها.

ويشير التاجر الدمشقي إلى سبب آخر للأزمة يتعلق بارتفاع أسعار البضائع المصنعة محلياً، ويقول: «إن المصانع تحمّل بضائعها كل التكاليف المضافة من كهرباء ووقود، ومواد أولية المستوردة بمعظمها غالية الثمن، وهذا كله يقضم من هامش الربح الذي نضعه نحن التجار الذين نبيع، والذي أصبح اليوم هامشاً ضئيلاً جداً مقارنة بالأعوام السابقة»، فارتفاع المستلزمات الضرورية للمنتج والضرائب كلها مسببات، أمام هزالة الدخول لدى المواطن الذي لم يعد يشتري إلا الضروريات رخيصة الثمن جداً.

ويشكو بعض الباعة في أسواق ومحال دمشق مثلاً من الرسوم الضريبية المرتفعة، والتكاليف المالية السنوية التي تفرضها وزارة المالية، والتي تتجاوز في بعض الأحيان مبلغ مليوني ليرة سورية لبعض المحال وهو مبلغ كبير إذا ما قورن بحجم التراجع في المبيعات الإجمالية، ويضاف إلى ذلك ارتفاع سعر الكهرباء التجارية بأكثر من ١٥٠ بالمئة، والصعوبة البالغة في توفير وتداول العملات الأجنبية التي تخضع لقيود قانونية ولها إجراءات خاصة.

وأوضح أن التاجر كالصناعي والمنتج بات الجميع اليوم في أسوأ حالاتهم نتيجة عدم توجه الحكومة لدعمهم والوقوف إلى جانبهم بالشكل المطلوب، وأن ضبط الأسعار غير ممكن في ظل عدم وفرة المواد الأولية، وارتفاع سعر الصرف وأسعار المحروقات.. فالكل بحالة شكوى من تحديات وصعوبات جمة للحفاظ على أعمالهم وتجارتهم تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والقانونية منذ سنوات، وكلما ازداد الوضع صعوبة هناك تجار وصناعيون يتخلون عن أعمالهم أو التقليل من تجارتهم وصناعتهم والانسحاب من السوق للحفاظ على رأس المال لديهم.

سياسات غير مدروسة

من جهته أرجع سامي يعمل بتجارة المواد الغذائية ارتفاع الأسعار في الأسواق للسياسات الحكومية غير المدروسة، ونسمع اليوم هناك توجهات للتخفيف من التشدد ببعض الإجراءات، إلا أن ذلك لم يترجم على حيز الواقع تطبيقاً، لا يمكن أي تاجر أو مورد تحديد تكلفة المستوردات بدقة لعدم ثبات سعر الصرف من جهة، ولتأخر وصول المستوردات عبر المنصة (آلية تنظيم استيراد البضائع من الخارج) شهرين وثلاثة أشهر من جهة أخرى، وهو ما يضطر الأغلبية إلى تسعير السلع بأسعار أعلى مما قد تكون عليه لضمان عدم الخسارة التي قد تلحق فيه، من الأولوية وقف العمل بالمنصة خلال هذه الفترة، وتسهيل إجراءات كل عمليات التصدير والتوريد وتخفيف الرسوم عندها لم يعد يلجأ أي أحد على وضع هوامش ربحية مضاعفة.. وبطء عمل منصة المستوردات في أوقات سابقة ضاعف من حدة الأزمة السعرية، حيث أدى إلى حرمان السوق كثيراً من السلع والمواد الأولية والأساسية، وأدى إلى عجز بعض التجار وأصحاب المصانع عن تأمينها، ما دفعهم في بعض الأحيان إلى إغلاق محالهم ومصانعهم.

ومنصة التمويل تشكل حجر عثرة في وجه المستوردين وتكبدهم خسائر كبيرة من رأسمالهم.. ومن هنا نقترح إما تعليق العمل بها وإما تقليص مدة منح التمويل كحد أقصى أسبوع، أو قطع السعر يوم تسليم المستورد المبلغ إلى المنصة، ونحن مع تأمين مبالغ قطع الاستيراد عن طريق القنوات الرسمية، والتزام التاجر تمويل قيمة بضائعه عن طريق القنوات الرسمية المرخصة.

■ كميات القمح كافية لأشهر عديدة ولا داعي لأي مخاوف
■ مراقبة مستمرة للمحال والمستودعات وعقوبات أشد للمخالفين

كميات القمح كافية

ضمن خطة الاستجابة السريعة للأوضاع الراهنة تعمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على ضبط الأسعار والتدخل الإيجابي بالأسواق عن طريق تأمين السلع والمواد الأساسية، وخاصة توفير مادة القمح، حسب ما صرحت به، وجاء أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد وخلال اجتماع له مع عدد من مديري المطاحن الخاصة.

ومن خلال سلسلة إجراءات تم اتخاذها من قبل الوزارة، فهناك ما يكفي من الطحين لإنتاج الخبز لثلاثة أشهر، ومخزون القمح يكفي لأكثر من عام، والوزارة مستعدة لتلبية احتياجات السوق من مادة القمح وبيعها لتغذية المخابز بالقطاع الخاص والمعامل المستهلكة لهذه المادة بالسعر الرسمي في السوق الذي كان قبل عشرة أيام مشدداً على عدم السماح لأي شخص أو جهة باحتكار السوق.

وإن توزيع مادة الخبز بمحافظة حلب حالياً يتم من دون بطاقة تموينية لضمان وصولها إلى الجميع، وموجود ١٠ بالمئة من مخزون الدقيق هناك يتم استخدامه لخدمة الأهالي من خلال الوزارة.

كما أن الوزارة ستقوم بعقود استثمار تشاركية مع غرف التجارة تضمن حقوق الجميع في جميع المحافظات لعدد من الصالات ضمنها منفذ لبيع المفرق بسعر الجملة، ويكون تدخلاً إيجابياً حقيقياً، على أن يتم تفعيل هذه الصالات خلال أسبوع أو عشرة أيام كحد أقصى.

وبالنسبة لعدد من المشكلات التي تواجه عمل التجار كان قد أكد وزير التموين أن الحكومة قامت بكل ما عليها من تثبيت سعر الصرف والتسريع بالإجراءات الجمركية للمواد والسلع الأساسية وحل مشكلة نقل البضائع من خلال أسطول المؤسسة السورية للتجارة بسعر التكلفة من كل المحافظات وإليها، وسيتم التشدد في اتخاذ أقصى العقوبات للمحتكرين أولاً وصولاً إلى الحلقات الأصغر وفق قانوني حماية المستهلك ومنع الاحتكار.

إجراءات قاصرة

بينما تحاول الحكومة الموازنة بين تحرير الأسعار والرقابة، تبدو هذه الإجراءات قاصرة عن إحداث تغيير فعلي على أرض الواقع، المواطن لا يلمس سوى ارتفاع الأسعار وتدهور قدرته الشرائية، ما يعكس فجوة عميقة بين التوجهات الحكومية واحتياجات الناس الملحة.

منظور الحكومة

تواجه الحكومة تحديات اقتصادية مركبة، وخصوصاً في ظل الأزمة الأمنية التي عصفت بحلب، وتسببت في نزوح السكان وخروج المنشآت الإنتاجية عن العمل. ترى الحكومة أن تحرير الأسعار يمثل وسيلة لتعزيز كفاءة السوق وتحفيز التجار لتوفير المواد الغذائية، وخصوصاً مع ندرة السلع وتقلص الإمدادات، تهدف هذه السياسة إلى تقليل العبء المالي على الخزينة العامة التي تعاني من ضغط العقوبات الدولية وتراجع الإيرادات، بينما يتم التركيز على الرقابة لمنع استغلال التجار للوضع الراهن واحتكار المواد أو رفع الأسعار بشكل غير مبرر.

الحكومة تدعو إلى موازنة بين تحرير الأسعار والرقابة لضبط السوق، لكنها تعتمد في معظم الأحيان على إجراءات مؤقتة مثل الجرد الدوري للمستودعات وتوزيع دوريات حماية المستهلك، في محاولة لتجنب انفلات السوق. مع ذلك، تبقى هذه الحلول محدودة التأثير في ظل ارتفاع سعر الصرف بالسوق الموازي، الذي يزيد من تكاليف الاستيراد ويؤثر بشكل مباشر في الأسعار المحلية.. حسب رأي الخبير الاقتصادي محمد السلوم.

منظور المواطن

على الجانب الآخر، يعاني المواطن من فقدان الثقة بالإجراءات الحكومية. من وجهة نظره، تحرير الأسعار لم ينعكس إيجاباً على حياته اليومية، بل أدى إلى ارتفاعات متواصلة في أسعار السلع الأساسية، في ظل غياب تحسين ملموس في الدخل أو قدرة شرائية حقيقية. يواجه المواطن تحديات مضاعفة، تتجلى في ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل يفوق إمكانياته، حيث لا تزال أسعار السلع تتأثر بارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، إلى جانب انهيار الليرة في السوق الموازي.

يشعر المواطن أن الحديث عن الرقابة والعقوبات لم يتجاوز مستوى التصريحات الإعلامية، إذ يرى أن الأسواق تعج بالمخالفات، من احتكار للمواد إلى تلاعب بالأسعار. بالتالي، يعيش المواطن تحت ضغط اقتصادي متزايد، في ظل غياب حلول جذرية تعالج جذور الأزمة.

منظور التجار

من وجهة نظر التجار، المشكلة ليست في تحرير الأسعار أو فرض العقوبات، بل في غياب سياسات اقتصادية تدعم بيئة العمل وتقلل من التكاليف المتصاعدة. يتطلعون إلى شراكة حقيقية مع الحكومة لتجاوز الأزمة، بدلاً من الاكتفاء بالتعامل معهم كمتهمين في تفاقم الأوضاع.

تحديات التجار في ظل الأزمة الحالية

يرى التجار أنفسهم في موقف معقد نتيجة الضغوط المتزايدة على بيئة العمل التجاري، من وجهة نظرهم، تحرير الأسعار قد يكون خطوة منطقية في مواجهة التضخم وارتفاع تكلفة الإنتاج، لكنه لا يعالج المشكلات الأساسية التي تؤثر في الأسواق.

أبرز التحديات التي يوجهها التجار تتمثل في ارتفاع سعر الصرف بالسوق الموازي، الذي يزيد من تكاليف استيراد المواد الأولية والبضائع. هذا الارتفاع يضع التجار في موقف صعب، حيث يجدون أنفسهم مجبرين على رفع الأسعار لتعويض خسائرهم وضمان استمرارية عملهم. كذلك، فإن اضطراب خطوط النقل والإمداد، وخاصة بعد خروج العديد من المنشآت في حلب عن العمل، يزيد من تكلفة تأمين السلع، ما ينعكس مباشرة على أسعار المنتجات النهائية.

التجار بين الرقابة والاتهامات

من جهة أخرى، يشعر العديد من التجار بالاستياء من التصريحات الحكومية التي تتوعد بفرض «أقصى العقوبات» على من يرفع الأسعار، يرون أن الحكومة لا تأخذ في الاعتبار الواقع الفعلي، حيث إن ارتفاع الأسعار ليس بالضرورة نتيجة الجشع أو الاحتكار، بل يعكس ظروف السوق الصعبة التي يواجهها الجميع. فبدلاً من تهديد العقوبات، يرى التجار أن على الحكومة تحسين البنية التحتية الاقتصادية، وضبط سعر الصرف، وتوفير المواد الأساسية بأسعار معقولة لدعم الاستقرار.

كما أن حملات الرقابة التي تنفذها الوزارة غالباً ما تكون مشوبة ببعض الإشكالات، ما يخلق بيئة غير متوازنة تضغط على التجار الصغار وتمنح الكبار مساحة أكبر للمناورة.

تضخم وخسائر اقتصادية

يعاني الاقتصاد السوري طوال أكثر من ١٣ عاماً من أزمات متفاقمة جراء استمرار الصراع والحرب في البلاد، وسجل التضخم اليوم أكثر من ٤٠٠ بالمئة، بحسب بيانات حكومية وخسرت الليرة السورية أكثر من ١٠٠ بالمئة من قيمتها خلال عام ٢٠٢٣، ليسجل سعر صرف الدولار اليوم أكثر من ١٨ ألف ليرة في السوق الموازي، مقارنة بـ ٧ آلاف مطلع عام ٢٠٢٣.

بالنهاية وللأسف الغلاء يتصاعد.. الأغنياء يشترون والفقراء يحصدون الغلاء.. بانتظار من يخرجهم من دوامة هذا الغلاء الفاحش جداً!.

تجار مواد أم تجار أزمات؟!

أسواق دمشق تشتعل من جديد.. والمواطن خارج الحسابات

خبير لـ«الاقتصادية»: رغم انسيابية السلع في الأسواق وصلت نسبة ارتفاع أسعار السلع بين 30-40 بالمئة خلال أسبوع واحد

■ بارعة جمعة

«هؤلاء هم تجارنا.. لم ولن يتغيروا.. ومن يطالب بتعديل القانون رقم ٨ لحمايتهم.. فليكف عن المطالبة»، لسان حال المواطن السوري بكل فئاته ومستوياته، الغني منه والفقير، بناء مستعجل لمواجهة حرب من نوع آخر، يقوده التاجر بنفسه، والغاية هنا لا تبرر الوسيلة، أمام سيناريوهات الحرب العسكرية، التي غدت بوابة لجشع التجار وفجورهم، ولاسيما أمام الواقع الإنساني الصعب لمن هم تحت النار ومن هم خارجها.

رصد ميداني

واقع لم يعد خافياً على أحد، كما أن أسواق العاصمة دمشق تثبته يومياً، التي سجلت في معظم السلع الأساسية للمواطن ارتفاعا ملحوظاً، بلغ ٣٥-٤٠ بالمئة عما سبق، حيث إنه ومن خلال جولتنا في منطقة ركن الدين، سجل سعر كل من كيلو السكر ٢٢ ألف ليرة أي بفارق كبير عن السابق، أما الزيت النباتي فسجل سعر ١٦٠ ألف ليرة لكمية ٤ كيلوات، أي إن الفارق بالسعر بلغ قرابة ٦٠ بالمئة عما كان عليه، أما الأرز فقد شهد ارتفاعاً بين ٤٠٠٠- ٦٠٠٠ ليرة سورية حسب النوع.

وفي جولة أخرى ضمن أسواق دمشق القديمة، سجل كيلو الأرز المصري ١٣٥٠٠ ليرة، والأرز غولدن: ٣٢٠٠٠ ليرة، أما الأرز بسمتي ٣٠٠٠٠ ليرة، والقمح المقشور ١٢٠٠٠ ليرة، والسميد ١٥٠٠٠ ليرة، أما سعر كيلو الفاصولياء الحب فبلغ ٣٣٠٠٠ ليرة، والبرغل ١٢٠٠٠ ليرة، الحمص الحب ٢٥٠٠٠ ليرة، وسعر كيلو الفول ١٣٠٠٠ ليرة، أما الطحين (الفرط) فسجل الكيلو الواحد منه ٧٥٠٠ ليرة.

السهل الممتنع

لم يخف تجار أسواق دمشق القديمة مشكلة السوق، ولاسيما في فترات التوتر التي يعيشها، بين ارتفاع وانخفاض، تداول غير منتظم لسعر الصرف، الذي لاشك أنه المؤثر الأول بعملية البيع والشراء، حيث أكد أحد تجار محال بيع الجملة والمفرق في دمشق القديمة أثناء حديثه مع «الاقتصادية» – رفض ذكر اسمه-، أن الأمر يعدّ معقداً وسهلاً في الوقت ذاته، حيث إنه لا يمكن لأحد أن يجبر التاجر على فعل أمر لا يريده، شارحا مبدأ التعويض بالتجارة، القائم بالأساس على العمل المتواصل، ووضع نسب ربحية متباينة حسب الظرف، أي أنه في حال تم البيع بمبلغ ١٠٠٠ ليرة، يجب أن يكون التعويض قرابة ٩٥٠ ليرة على سبيل المثال، أما في حال معرفة التاجر فإنه لن يعوض بمبلغ ٩٥٠ ليرة، لكون البضاعة مفقودة، سيضطر للبيع بمبلغ ١٢٠٠ ليرة، والمبرر هو أنها فترة الانقطاع الى جانب وجود مصاريف وأعباء لديه ووو.. الخ.

بالطبع، هذه المعادلة لا تتحقق في حال توفر البضائع ووجود تنافسية حقيقية بحسب تأكيدات التاجر، في حين ما نعيشه الآن هو ضمن الحد الأدنى ودون وجود مخازين إستراتيجية كبيرة، علما بأن مفهوم المخازين الحالية يختلف عن مفهوم المخازين الاستراتيجية.

وهنا يعود التاجر للتأكيد على أن التنافسية والوفرة واستقرار التشريعات والأمان النفسي هو أساس انخفاض الأسعار وتوازنها مع الكلفة.

سيناريو مكرر

حالة من تكرار المشهد ذاته، بدءاً من حرب أوكرانيا مع روسيا ومروراً بكارثة الزلزال، وصولا إلى دخول الإرهابيين مدينة حلب، الذي يترافق دوماً بحالة خوف من القادم، وبالتالي، انعكاس ذلك على السلوكيات الشرائية والاستهلاكية للتاجر والفرد بآن معاً.

أما اليوم، فما تشهده أسواقنا المحلية من تحرك مفاجئ في الأسعار، يشبه إلى حد كبير ما حدث بالتزامن مع اندلاع الحرب الأوكرانية مع روسيا وفق توصيف الخبير الاقتصادي عبد الرزاق حبزة للواقع، مبيناً خلال حديثه مع «الاقتصادية» الأثر النفسي لدخول الإرهابيين مدينة حلب، الذي تبين انعكاسه الأكبر على الوضع المادي ككل، مسجلاً ارتفاعات بأسعار المواد الأساسية للمواطن.

غير مبرر

وهنا يؤكد الخبير حبزة بصفته أحد أعضاء لجنة التسعير المركزية في وزارة التموين، أنه وخلال الاجتماع الأسبوع – يوم الثلاثاء – لم يلحظ أي اختلاف بالكميات المستوردة للتجار، وذلك ضمن ٣٠ – ٤٠ إجازة استيراد لمواد أساسية مثل: (الرز، السكر، الزيت، الشاي، الطون السردين)، حيث إنها لم تسجل أي فروقات بالأسعار أو نقص بالكميات المستوردة لها، كما أن إجازات استيرادها مستمرة بالعمل، بالتزامن مع إصدار الصكوك السعرية للمواد بشكل منتظم، وهو إن دل على شيء، فهو أن البضائع لازالت موجودة ضمن المستودعات.

أما عن ظاهرة الاحتكار التي تلازم كل نشاط تجاري ضمن الأزمات، فيعود الخبير عبد الرزاق حبزة ليؤكد بأن منشأه نفسي بالنسبة للتاجر، نتيجة الخوف من ارتفاع الدولار، الذي شهد إقبالاً كثيراً عليه على حد تعبيره، ما انعكس اختلافاً بالأسعار.

وبالمقابل، يجد حبزة أن المواطن شريك أيضاً في حدوث الارتفاع وقت الأزمات، عبر إقدام البعض– نسبة قليلة– بشراء مواد إضافية خوفا من فقدانها، ممن لديه قدرة شرائية، ما يسهم أيضاً برفع سعر السلعة نتيجة الإقبال عليها فقط.

أما اليوم، ومع تحديد انسيابية المادة نتيجة الخوف من الغد، إلى جانب توافر السلع، فيؤكد حبزة أن ارتفاع الأسعار غير مبرر، داعياً لمراقبة الأسواق عبر حملات رقابية، لكون هذه المواد التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً ليست منتجة بمدينة حلب بالأساس، لكن العامل النفسي يحكم السوق اليوم.

مَنْ المسؤول

وفي العودة للسؤال الأهم.. من المسؤول عن ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية؟!!

يتساءل الخبير الاقتصادي جورج خزام: ماذا يعني أن يكون سعر صرف الدولار في حلب هو ٢٥،٠٠٠ ليرة سورية، حسب صفحات الفيسبوك المجهولة المصدر؟

بالطبع هو مؤشر لانهيار الإنتاج والارتفاع الكبير بالأسعار في حلب وزيادة الكساد، حيث إن تكاليف الإنتاج سيتم تقويمها وفق سعر صرف أعلى بكثير من جميع المحافظات الأخرى، إلى جانب تحول حلب من الإنتاج إلى الاستهلاك، أي من سوق إنتاج البضاعة الوطنية إلى سوق تصريف للبضائع التركية، بالإضافة لتحول حلب إلى سوق لجني الأرباح بملايين الدولارات بفترة قصيرة، وذلك من خلال شراء الدولار من باقي المحافظات وتصريفها في حلب للاستفادة من فارق ٤٠ بالمئة.

أما عن حال باقي المحافظات، فيتوقع الخبير خزام أنه سيتم اعتبار سعر الصرف في حلب هو السعر الحقيقي ويجب اللحاق به، ما يؤدي لزيادة الطلب على الدولار في باقي المحافظات، أي إن البضائع في باقي المحافظات سيتم بيعها بسعر أعلى بكثير من السعر المتداول، على اعتبار أن هنالك ارتفاع سريع وقريب بسعر صرف الدولار بالسوق السوداء.

وهنا يعود الخبير جورج خزام للتأكيد بأن سعر صرف الدولار في السوق السوداء هو سعر وهمي، لعدم وجود منصة رسمية لمعرفة سعر التوازن الحسابي الحقيقي بين العرض والطلب بالمركزي بالسعر المنخفض وفي السوق السوداء السعر مرتفع.

تخبط وضبابية

حالة من عدم الاستقرار، أكدها المراقبون لعمليات البيع والشراء والاستيراد والتصدير، وسط البطء الشديد بعمل المنصة وزيادة تكاليف الاستيراد بنسبة ٣٥ بالمئة بالحد الأدنى، حيث إنه ووفق مراقبين لعمل المنصة مؤخراً، فإن جميع البضائع في سورية هي أعلى بكثير من كل دول العالم، يرافق ذلك تراجعاً بكمية البضائع المعروضة للبيع مقارنة بحجم الطلب ومعه الارتفاع الحتمي بالأسعار.

ليبدو هنا بأن إلغاء منصة تمويل المستوردات وتحرير الأسواق، هو الشرط الأول لتحريك العجلة الاقتصادية وزيادة الطلب والاستهلاك والإنتاج لتخفيض الأسعار بزيادة العرض، ولتلبية كل طلبات الشراء، بعيداً عن المنصة.

ما ذكر آنفا، دفع بالكثير من الخبراء الاقتصاديين لمطالبة مصرف سورية المركزي السماح للمستوردين بتمويل مستورداتهم من أي مصدر، وإيقاف إلزامهم بالمنصة ولو مؤقتاً، لعدم قدرتها بالوقت الحالي على تلبية ارتفاع الطلب على الدولار، بسبب تراجع التصدير الناتج عن خروج مصانع حلب من السوق الاقتصادي السوري، إضافة لسد النقص الذي سيحصل بالمنتجات التي كانت تنتجها تلك المصانع، ما سيرفع الحاجة لكتلة نقدية من القطع الأجنبي لتغطية استيراد تلك المنتجات.

يضاف لذلك، وضع ضوابط لهذا الإجراء، ما سيؤدي إلى تخفيف الضغط على الأسعار وعلى القوة الشرائية لليرة السورية، كما أنه سيوفر الاحتياجات بأقصر مدة ممكنة.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
المشرف العام: عبد الفتاح العوض
مدير التحرير: هني الحمدان
المدير الفني: لارا عبد الكريم توما
المدير المسؤول: نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

AL FADEL
Money transfer & Exchange
EXCHANGE
الفاضل للصرافة و الحوالات المالية

شبكة الفروع

City	Branch	Address	Tel	Mob	Fax
دمشق	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – شارع الفردوس جانب سينما الفردوس	011 9908 011 2229998	0949999908	011 2240333
دمشق	شارع الثورة	شارع الثورة مجمع يلبغا التجاري	011 2331186	0930600611	011 2331149
ريف دمشق	السيدة زينب (ع)	مقابل المقام - جانب مشفى الصدر	011 6487000	0930600602	011 6487100
ريف دمشق	جرمانا	الشارع العام – مقابل عصير هاواي	011 5629090	0989600610	011 5629094
ريف دمشق	النبك	مدينة النبك - شارع السرايا	7222222 011	0989600612	7227604 011
اللاذقية	اللاذقية	شارع ٨ آذار – بناء نقابة الصيادلة مقابل صالة السورية للتجارة	041 2223222	0930600630	041 2223111
حلب	الفرقان	الفرقان - شارع الاكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي	021 2678610	0930600640	021 2678655
درعا	درعا	حي الكاشف – شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي	015 2211114	0989600635	015 2211584
دير الزور	دير الزور	شارع صحارى – مقابل البريد	051 328159	0989600688	051 328158
القامشلي	القامشلي	حي الزهراء – الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس	052 432197	0989600614	052 432191
بانياس	بانياس	شارع القدموس – بجانب مؤسسة المياه	043 7726334	0989600675	043 7724532
حمص	حمص	شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية	031 2472076	0989600666	031 2472074

011 9908
www.alfadel.sy
اللإدارة العامة : سورية - دمشق - ساحة المحافظة شارع الفردوس - جانب سينما الفردوس

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥٧/ ٨ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

الحكومة تتابع مجريات الأحداث بتفاصيلها وتوجه...

ضرورة التعاطي بهدوء مع الطلب على المواد والمنتجات وعدم الخوف والهلع

المخازين الاستراتيجية من مختلف السلع والمواد الأساسية تكفي ستة أشهر

■ الاقتصادية

متابعة لتطورات الأوضاع الميدانية في ظل الهجوم الذي يشنه تنظيم «جبهة النصرة» والعصابات الإرهابية على عدد من المدن والمناطق الوطنية، وما يرافق ذلك من تخريب للمرافق الخدمية والاقتصادية وترهيب وإشاعة أجواء عدم استقرار للسكان الآمنين.

الحكومة تواصل عقد اجتماعاتها وبشكل مستمر برئاسة الدكتور محمد الجلالي رئيس مجلس الوزراء، حيث كان اجتماع لتتبع مجريات الأحداث، وحضره كل من وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد ووزير الإدارة المحلية والبيئة لؤي خريطة ووزير الكهرباء الدكتور سنجار طعمة والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس خضر.

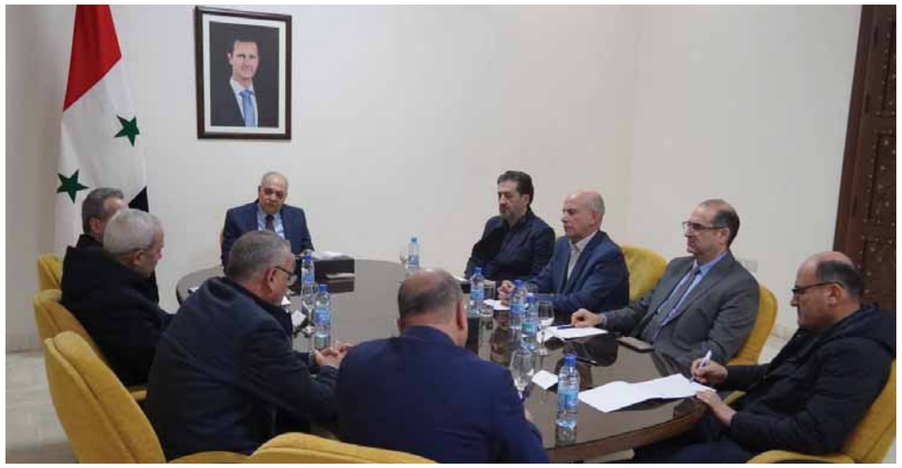

أضرار ألحقتها المجموعات الإرهابية بمنظومة الكهرباء

تناول الاجتماع تقييم الأوضاع الخدمية في قطاع الطاقة والأضرار التي أصابت هذا القطاع، إما بسبب التخريب، وبسبب ترويع العاملين ومنعهم من الوصول إلى مكان عملهم وكذلك بسبب منع وصول الوقود اللازم إلى هذه المحطات لتشغيلها. وتسببت الأضرار التي خلفتها العصابات الإرهابية بخروج قسم كبير من كمية الكهرباء المولدة عن الخدمة وتراجع كمية الكهرباء المولدة إلى ما يقارب نصف الكميات التي كانت تنتج مؤخراً، والتي كانت بالكاد تلبي أدنى احتياجات البلد من الطاقة.

كما استعرض وزير النفط والثروة المعدنية واقع إنتاج وتسويق النفط والمشتقات النفطية والأضرار التي لحقت بالقطاع ولا سيما في المناطق التي وصلت إليها أيادي الإرهابيين، التي أثرت بشكل واضح في إنتاج وتوريدات النفط والمشتقات النفطية، ولاسيما من الغاز الصناعي. بالإضافة إلى التغيرات الملموسة التي شهدها الطلب على المحروقات بسبب الحركة غير الطبيعية للمواطنين خوفاً من إرهاب العصابات المجرمة.

مخازين السلع مطمئنة

بدوره شرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حالة عدم الاستقرار التي تسود الأسواق والأسعار حالياً بسبب الظروف والمستجدات التي رافقت الأعمال الإرهابية في عدد من المدن والمناطق. وأشار المنجد إلى ما رافق هذا من زيادة كبيرة في الطلب في السوق سعياً من المواطنين لتخزين أكبر كميات ممكنة من المواد، علماً أن المخازين الاستراتيجية من مختلف السلع والمواد الأساسية تكفي لستة أشهر. كما عرض الوزير المنجد نتائج متابعته ولقاءاته مع الفعاليات التجارية والجهود والمساعي المشتركة لضبط السوق وتوفير المواد المطلوبة كافة.

تأمين احتياجات المهجرين

من جهته عرض وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة خطة الاستجابة للتعاطي مع الظروف الراهنة وتأمين كامل احتياجات المهجرين جراء الإرهاب من محافظي حلب وحماة ومتابعة أوضاعهم في المحافظات التي توجهوا إليها.

وقوف مؤسسات الدولة خلف جيشنا

أكد الاجتماع على وقوف المؤسسات الحكومية بكل قطاعاتها خلف بواسل جيشنا وقواتنا المسلحة في معركتها ضد الإرهاب وداعميه، وثقتها الكاملة بهذه المؤسسة الوطنية المقدسة، وعلى رأسها السيد الرئيس بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة، كما وجه المجتمعون أسمى آيات الشكر والعرفان للمواطنين الشرفاء الصامدين والصابرين على هذه الظروف الصعبة وتقدير وتفهم الظروف الصعبة لقطاع الطاقة سواء لجهة ساعات تزويد الكهرباء، أم لجهة توافر المشتقات النفطية. كما أكد الاجتماع ضرورة التعاطي بهدوء مع الطلب على المواد والمنتجات في السوق المحلية وعدم الخوف والهلع، فالحكومة تعمل بكل جهد مع قطاع الأعمال لتوفير المواد في السوق وبكميات كافية وضبط الأسعار.

وأشار الدكتور الجلالي إلى أن رئاسة مجلس الوزراء تتابع على مدار الساعة تنسيق وإدارة المرافق العامة وأن مجلس الوزراء سيعقد جلسة لمتابعة تطورات الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين، مجدداً الثقة المطلقة ببواسل جيشنا وقواتنا المسلحة وقدرتها على فرض الأمن والاستقرار في ربوع بلدنا الحبيب كاملاً.

تداعيات الوضع الناشىء بحلب

وكان مجلس الوزراء قد ركز على مناقشة تداعيات الوضع الناشئ في مدينة حلب ومحيطها، جراء اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة ودخولها عدداً من المنشآت العامة والخاصة، وقيامها بسرقة وتخريب محتويات عدد من المصانع وترويع العاملين فيها والمواطنين، وضرورة تفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذه الأوضاع وضمان توافر المواد الغذائية من دون انقطاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات تدخلية سريعة بالتنسيق مع كل الفعاليات الاقتصادية والمجتمعية للحفاظ على الصناعيين والمنشآت الصناعية في حلب وضمان استمرار عجلة الإنتاج فيها، مع الحرص والاستعداد لتقديم المساعدة الممكنة واتخاذ كل ما يمكن من إجراءات لمعالجة الإشكاليات التي تواجه إدخال مستوردات صناعيي وتجار محافظة حلب إلى البلد في ظل الظروف الراهنة.

مع مراقبة واقع الأسواق في مختلف المحافظات والتأكيد على إيلاء العناية الكاملة لتوفير جميع المواد والسلع بكميات كافية واستمرار سلاسل التوريدات والاحتياجات وفق البرامج المقررة مسبقاً، مع العمل لزيادة الكميات المعروضة وتكثيف الرقابة على الأسواق لضبط أي محاولات احتكار أو رفع بالأسعار.

مركز إيواء جديد بدمشق

ومن جهة ثانية تتابع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بذل الجهود وتنظيمها للتخفيف عن ضيوف المحافظات للعائلات المهجرة من بيوتها ومدنها. وتركز الوزارة في عملها على تنظيم الاستجابة وإدارة الموارد المتاحة بالتعاون مع السادة المحافظين، وبمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى دعم أصحاب الأيادي البيضاء.

ضمان توافر المواد الغذائية من دون انقطاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات تدخلية سريعة

جهود مكثفة لدعم المهجرين في مواجهة الظروف الصعبة
تخصيص أرقام استجابة لكل محافظة

استجابة شاملة لتلبية احتياجات الوافدين

تعمل الوزارة حسب ما أكدت عليه على توفير المساعدات للعائلات سواء تلك المقيمة في مراكز الاستضافة أم لدى العائلات المستضيفة. وتشمل هذه المساعدات:

مواد إغاثية وصحية وطبية.

فحوصات طبية وتأمين الأدوية اللازمة.

تأمين المستلزمات الضرورية للحياة اليومية.

وبينت أن الدعم المقدم يتم بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتي ساهمت بدور بارز باستهداف الشرائح الأكثر احتياجاً، وخاصة خلال سنوات الحرب التي عانت فيها سورية من ظروف قاسية.

أرقام للاستجابة وتواصل مستمر

أعلنت الوزارة عن تخصيص أرقام استجابة لكل محافظة، تم نشرها عبر صفحتها الرسمية ووسائل الإعلام الوطنية، لتسهيل التواصل وتقديم المساندة والدعم اللازم للعائلات الوافدة. وأكدت أن هذه القنوات تُمثل جسراً للتواصل مع أهالينا لتقديم الخدمات اللازمة. هناك جهود تبذلها كوادرها عبر أذرعها التنفيذية في جميع المحافظات لتأمين الاحتياجات اللازمة لأهلنا الوافدين نتيجة الظروف الراهنة وللتخفيف من معاناتهم.. وفي استجابة فورية من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بطرطوس مثلاً تم افتتاح مركزي إيواء في مدينة بانياس لتأمين أهلنا من محافظتي حلب وحماة، حيث وزعت الجمعية «السورية للتنمية» عليهم «وجبات غذائية وفرشاً»، كما قامت كل من جمعيتي «الخيرية الإسلامية الجعفرية» و«البر والخدمات» بتوزيع مواد غذائية وألبسة على الوافدين إلى المحافظة.. وفي دمشق قام اتحاد الجمعيات الخيرية بالتنسيق مع مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بتوزيع وجبات غذائية بأحد مراكز الاستضافة بالاتحاد الرياضي، وفي الحسكة قامت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع «مؤسسة سورية اليمامة» واليونيسيف بتقديم مساعدات إيواء «خيم وفرش» لـ٣٢٠ أسرة بالإضافة لحليب الأطفال وبعض الاحتياجات الأخرى.

وتتابع الوزارة أنشطتها مع الجمعيات للتوسع في مراكز الإيواء وتجهيزها وتأمين ضروريات الإخوة المهجرين.

مركز إيواء جديد بدمشق

وحسب ما أعلنت عنه محافظة دمشق أنه تم استقبال عدد من الإخوة الوافدين من المحافظات التي تشهد هجمات من المجموعات المسلحة الإرهابية، وقدمت جميع المستلزمات الإغاثية لهم.

المؤسسات الخدمية بما فيها الأفران في دمشق بجاهزية كاملة، وهناك مركزان في دمشق لاستقبال الوافدين، هما فندقا تشرين والعباسيين، وجهزنا مركزاً آخر سيوضع بالخدمة خلال ٢٤ ساعة، وتقوم مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بجولات دائمة لضبط الأسعار، والمأمول من التجار عدم رفع أسعار المواد الغذائية.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٨/٥٥٧ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

النقل تتخذ إجراءات تخص الأوضاع الراهنة

قبول جميع التذاكر للمواطنين الوافدين من حلب وتأمينهم على رحلات بديلة

الوزير خزّيم يطمئن عبر «الاقتصادية» مالكي المركبات: البيانات محمية والمعاملات مؤرشفة ومؤتمتة مركزياً

■ شادية إسبر

شكّل الهجوم الإرهابي على حلب وتمدده إلى حماة أوضاعاً راهنة، أجبرت مئات الآلاف من المواطنين على مغادرة المناطق التي هاجمها الإرهابيون والهروب إلى مناطق سيطرة الدولة تاركين وراءهم أملاكاً من بينها سيارات ومركبات آلية، في حين أن مؤسسات الدولة باتت في وضع استثنائي يستوجب إجراءات استثنائية، فماذا تقول وزارة النقل بما يخصها؟ وكيف نحافظ على حقوق أصحاب السيارات بعد أن سطا ودمّر الإرهابيون عدداً منها لا يمكن إحصاؤه حالياً؟ ماذا عن استكمال المعاملات العالقة؟ والنقل الجوي أيضاً؟

عبر «الاقتصادية» طمأن وزير النقل زهير خزّيم أصحاب ومالكي المركبات الآلية المسجلة في مديريات النقل، أن جميع الأضابير والأوراق الخاصة بالسيارات المسجلة في مديريات النقل بأمان، وأكد في تصريح خاص للصحيفة أنها محفوظة لدى الوزارة ضمن برنامج مركزي يتبع نظام الأرشفة والأتمتة، وبالتالي لا خوف على معاملات تلك السيارات من التخريب الذي قد يحصل من التنظيمات الإرهابية في المناطق التي دخلتها.

إجراءات الوزارة

• ما الإجراءات العاجلة التي اتخذتموها؟

وزارة النقل من أوائل الوزارات التي طبقت التحول الرقمي، وخاصة ما يتعلق بمعاملات السيارات، والبرنامج المركزي المطبق في الوزارة يحتوي على كل بيانات السيارات الموجودة في المحافظات كافة، ومع التطورات الأخيرة في حلب اتخذت الوزارة جملة من الإجـراءات أبـرزها إغـلاق الحسابات التابعة لمديرية النقل في حلب على الفور، والمرتبطة أساساً بالبرنامج المركزي، بغية حماية البيانات والمعلومات الخاصة بالمركبات، ولاسيما لجهة أي تغيير بالمواصفات الفنية للمركبة، أو إضافة مواصفات مغايرة، أو تزوير في البيانات بهدف السرقة أو التخريب ونشر الفوضى وافتعال أزمات قانونية لاحقة تتعلق بالملكيات أو غيرها من الإجراءات والتعاملات، وهذا ينسحب على أي منطقة تعرضت للأوضاع ذاتها.

• وبخصوص المعاملات العالقة؟

أعطينا تعليمات عاجلة لجميع مديريات النقل في المحافظات الأخرى، بضرورة استثناء أصحاب ومالكي المركبات الذين لديهم معاملات عالقة في مديريات نقل حلب وحماة بمتابعة معاملاتهم في مديريات النقل الأخرى، وذلك بهدف تسهيل الإجراءات على المواطنين الذين غادروا إثر الهجوم الإرهابي، مع التشديد على أن تبقى التعليمات الأخرى قائمة وسارية المفعول في بقية المحافظات.

ماذا في أرقام مركبات حلب؟

خلال عام ٢٠٢٤ بلغ عدد المركبات المسجلة في مديرية نقل حلب حوالى ٣٩١١٧١ مركبة، كما بلغ عدد المركبات الحديثة المسجلة لدى المديرية خلال العام الجاري وحتى تاريخه ما مجموعه ١٩٣٧ مركبة منها ١٣٨٩ دراجة آلية.

أما بما يخص عدد المعاملات المنفذة خلال العام الجاري ٢٠٢٤ وحتى تاريخه فقد بلغت حوالى ٢٠٠ ألف معاملة بمعدل ١٢٠٠معاملة يومياً، حيث المديرية قدمت مختلف الخدمات للمواطنين مالكي المركبات بكل فئاتها وأنواعها (تسجيل – ترخيص – بيع...الخ) بإجراء المعاملات كافة حاسوبياً ما وفّر الدقة والسرعة في الإنجاز.

بينما بلغ عدد المعاملات المنفذة في مديريات أخرى حوالى ٣٥ ألف معاملة، في حين بلغ عدد الرخص الإلكترونية الممنوحة في مديرية حلب وحدها حوالى ٦٨ ألف رخصة.

• كيف تتم عملية الأرشفة الإلكترونية وما أهميتها؟

عملية الأرشفة الإلكترونية لوثائق معاملات المركبات تتم بترحيل صور وثائق المعاملات، إلى قاعدة بيانات المركبات لدى الوزارة، ما يغني عن الرجوع إلى الوثائق الورقية للمعاملات المنجزة سابقاً لمركبة لكونها تؤرشف ضمن إضبارة المركبة الإلكترونية، ما يقلل من زمن إنجاز المعاملات أولاً، وسهولة العودة واستخراج الوثائق ثانياً عند الحاجة إليها.

تؤكد أن العمل مؤتمت في مديرية نقل حلب وتم إنجاز ربط المديرية على قاعدة البيانات المركزية في الوزارة، وبإمكان أي مواطن إجراء أي معاملة لمركبته من أي مديرية نقل أو دائرة نقل فرعية ، ما يساعد بتخفيف زمن الإنجاز والأعباء المالية والزمنية على المواطنين ويحد من استغلال معقبي المعاملات، وهذا ينسحب على باقي المديريات التي تم ربطها على قاعدة البيانات المركزية ، كما أن أرشفة كل ما يتعلق بالمركبة إلكترونياً يحافظ على حقوق مالكها، ما يمكنه من إثبات ملكيته والحصول على التأمين أيضاً، كما تساعد إجـراءات ضبط السرقات على الجهات الشرطية المعنية في حال فقدان المواطن لمركبته.

• ماذا عن كل تذاكر السفر المحجوزة عبر السورية للطيران؟

قامت مؤسسة الخطوط الجوية السورية بالتعميم على مكاتبها في المحافظات كافة لتكون في حالة متابعة مستمرة وآنية لمعالجة تذاكر السفر المحجوزة على متن السورية للطيران ، والتي تخص أهل محافظة حلب والمناطق الأخرى المتضررة جراء الأحداث الراهنة.

أكدنا عبر السورية للطيران أن التذكرة التي تخلّف عنها أي مسافر تبقى سارية المفعول ولا تفقد قيمتها ويمكن استردادها في أي وقت من دون أي كلف مالية، كما تم قبول جميع التذاكر للمواطنين الوافدين من حلب وتأمينهم على رحلات بديلة بالسعر ذاته، وشددنا على ضرورة العمل لمعالجة أي تذاكر على الرحلات القادمة بالتنسيق مع صاحب التذكرة، وتتم إعادة قيمة أي تذكرة نقداً لمن يرغب في إلغاء تذكرته من دون أي فوارق مالية.

اعتداءات الإرهاب متواصلة على قطاع الكهرباء والاتصالات

أضرار اقتصادية كبيرة بسبب التعدي على شبكات الاتصالات بحلب

■ غزل إبراهيم

معاناة كبيرة يواجهها أهل حلب بعد دخول الجماعات الإرهابية إلى المدينة وسيطرتهم على كل جوانب الحياة فيها وسعيهم لتضييق الخناق على المدنيين العزل وسط تراجع الخدمات في المدينة، ومنها الاتصالات التي تضررت بفعل هذه الجماعات التي تسعى إلى ضرب ونهب البنية التحتية لها، بالتوازي مع عملهم على استبدال شبكات الاتصال المحلية بشبكة تركية «سيريافون» الأمر الذي ستكون له تداعيات اقتصادية وانسانية وأمنية خطيرة.

رغم ذلك تحاول وزارة الاتصالات معالجة الوضع القائم وسط صعوبات كبيرة في العمل بسبب عدم توافر حوامل الطاقة والتهديدات التي يتعرض لها العاملون من الإرهابيين في حلب.

بالتوازي تعمل شركتا الاتصالات الخلوية (سيريتل – MTN) على بذل ما بوسعها لاستمرار تقديم خدماتها ومن ضمن تلك الخطوات تقديم باقات خاصة مجانية لمواطني محافظة حلب، في وقت تعمل فيه كوادر الشركتين على إصلاح الأعطال ومعالجة أي خلل يطرأ على الشبكة.

وضع الشبكات حالياً

الخبير التقني جعفر بدران أكد لـ«الاقتصادية» أنه وبعد انقطاع دام لعدة أيام بسبب ضرب الإرهابيين للمركز الرئيس في حلب تم إصلاح العطل من فرق صيانة سيريتل وحالياً تسترجع طاقة الأبراج.

والشبكات تعود بشكل متدرج لأن المخدمات تحتاج إلى وقت وهناك تعريفات تقنية خاصة بينهم.

خسائر كبيرة

ووفقاً لبدران فقد حدثت أضرار كبيرة بشبكات الاتصالات نتيجة دخول الإرهابيين إلى حلب، حيث تعرضت البنية التحتية للاتصالات إلى تدمير ممنهج تسبب في انقطاع الخدمات مؤقتاً في العديد من المناطق، ما أثر بشكل كبير في قدرة الشبكات على تقديم خدمات مستقرة وموثوقة.

وتكبدت شركات الاتصالات سيريتل و MTN خسائر مالية كبيرة بسبب تدمير البنية التحتية وانخفاض عدد المشتركين وخاصة بعد نشر الإرهاب الممول من تركيا أبراج شبكة «سيريا فون»، الأمر الذي سيؤثر في قدرة الشركات على الاستثمار في تحسين وتوسيع الشبكات.

وحول هذه الشبكة أوضح بدران أنها شبكة نشرها الإرهاب لتحل محل سيريتيل و MTN في بعض المناطق لتسهيل تواصل الجماعات الإرهابية فيما بينهم في حلب، وتم استخدام العديد من الأبراج والكابلات الخاصة بشركتي سيريتل وMTN، ما أدى إلى انقطاع الخدمات في بعض المناطق.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تعطيل خدمات ADSL بشكل كامل ومدها من تركيا.

وفي هذا الصدد يؤكد بدران أن خسائر قطاع الاتصال في سورية خلال الحرب نحو ٥٠٠ مليار ليرة سورية، جزء منها كان في حلب وعملت الدولة على إعادة صيانته وتركيب أبراج عدة في المحافظة، ولكن في ظل الوضع الراهن، فإن أغلب الأعمال والأبراج التي تم تركيبها مهددة بالتخريب من جديد.

انخفاض الإيرادات

ووفقا لبدران فإن انقطاع الشبكات والاتصالات بحلب سيؤثر بشكل سلبي في الاقتصاد نتيجة خسارة الإيرادات التي كانت تجنيها الدولة من المشتركين بخدماتها وخسارة ما يزيد على ثلاثة ملايين مشترك وهذا سيؤثر على جودة الخدمات المقدمة مستقبلاً.

كما سيؤثر في الأعمال التجارية التي تعتمد على الاتصالات والإنترنت، وبالتالي انخفاض الإنتاجية الذي سيؤثر سلباً في الاقتصاد المحلي.

فكثير من التجار والصناعيين ورؤوس الأموال في حلب اعتمدوا خلال فترة الحرب السابقة على شبكات الاتصال والإنترنت في تسيير أعمالهم وتجارتهم مع الخارج، ولكن في ظل الوضع الحالي سيكون من الصعب عليهم التواصل وهذا سيؤثر في عمل التجار والصناعيين.

الجانب الإنساني

ويوضح بدران أن خروج الاتصالات من الخدمة له آثار سلبية في الجانب الإنساني والإغاثي من ناحية تأثر عمل المنظمات الدولية العاملة في حلب وصعوبة التواصل فيما بينها وبين المدنيين الذين يحتاجون إلى خدماتها وبشكل خاص منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، التي تقدم خدمات طبية وعلاجية، الأمر الذي يهدد حياة آلاف المرضى ويعرضهم للخطر والموت في ظل عدم القدرة على التواصل وبالتالي تأخر وصول الخدمات الطبية الإسعافية.

كلام في الاقتصاد

البدايات من السياسات القطاعية

لا يخفى على أحد ضعف التنسيق بين الوزارات والتداخل في المهام والصلاحيات، حيث تعتبر أحد مكامن الضعف التي يعود سببها إلى أن السياسات العامة والسياسات الوزارية تفتقد لحلقة وسيطة بينهما وهي السياسات القطاعية وهنا يطرح السؤال المهم: كيف نخطط وكيف نحدد سياسات قطاعية؟

إن البدايات غير الموفقة تقود إلى نتائج غير موفقة، رغم أن هوية الاقتصاد قد تم تحديدها وهي اقتصاد السوق. وهذا الاقتصاد يحتاج إلى سياسات تحدد الأهداف والمبادئ العامة التي توجه القرارات والسلوك داخل المؤسسات والهيئات والمنظمات، وتترك مجالاً للتفسير والتكيف بناء على الظروف.

إن مجالات التفسير التي تتركها السياسات تعتبر أحد عوامل خلق الخلل والضعف بعملية التنسيق بين كل الإدارات في الدولة. لهذا فان رسم السياسات القطاعية تعتبر عملية استراتيجية تهدف إلى وضع إطار عمل لتنمية قطاع معين ضمن الاقتصاد أو المجتمع. يتطلب ذلك تحليلاً شاملاً للقطاع، تحديد أولويات واضحة، ووضع سياسات تحقق الأهداف المرجوة. وتراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب البعد الاقتصادي.

هذه العملية تبدأ في تحديد القطاعات (الصحة، التعليم، الزراعة، الماليه، النقدية، التمويل... إلخ)، ومن ثم تحليل الوضع الراهن من خلال جمع البيانات ودراسة المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية المتعلقة بالقطاع. وتحديد نقاط القوة والضعف وتحليل التحديات والفرص داخل القطاع، وتحديد مدى مساهمة القطاع في الاقتصاد أو المجتمع، ومدى توافقه مع السياسات الوطنية العامة، دون إغفال تحديد الأهداف الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل حيث تكون الأهداف واقعية، قابلة للقياس، وموجهة نحو النتائج. على أن يكون هناك حرص على التوافق مع الرؤية الوطنية والتأكد من أن الأهداف القطاعية تدعم الخطط الوطنية ورؤية التنمية المستدامة.

كل ذلك يسهل عملية صياغة السياسات ووضع إطارها وتحديد أدواتها ووسائلها اللازمة لتحقيق أهدافها. بعد خوض حوارات مشتركة مع الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان قبول السياسات. كل هذا يسبق وضع خطط تنفيذية تحدد الأولويات الزمنية والموارد اللازمة، وتخصيص الميزانيات والكفاءات البشرية لتنفيذ البرامج والمشروعات. وتأسيس شراكات وتعاون بين القطاع العام والخاص لتنفيذ هذه السياسات بشكل فعال. على أن يتم توفير عامل المتابعة وتقييم الأداء من خلال وضع مؤشرات لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف، وعدم الاكتفاء بذلك بل يتم مراجعة السياسات وتعديلها بناء على المتغيرات أو النتائج المحققة ونشرها عبر تقارير دورية توضح أداء القطاعات ومدى صحة السياسات المعتمدة فيه.

كل ذلك سيقود بالنهاية إلى تخطيط قائم على الأدلة الذي يقتضي استخدام الدراسات والتحليلات لتجنب القرارات العشوائية. وهذا يتطلب التكيف مع المتغيرات من خلال خلق مرونة في تعديل السياسات بناءً على التحديات أو الفرص الجديدة.

السؤال أين نحن من ذلك اليوم أما ما هو مطلوب من تغيير في هيكلية الاقتصاد؟ نقاشات في جزئيات قوانين، دعوة لوضع خطط لمشاريع تنموية معينة على حساب مشاريع تنموية أخرى، الاهتمام بقطاع بعينه وإهمال بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كل هذه الأمور لن تفضي إلى تغيير في هيكل الاقتصاد وإنما سينتج عنها مفهوم تنموي متهور غير متوازن سيظهر على المدى الطويل. إضافة إلى تراجع في الفعالية الاقتصادية الحقيقية الناتجة عن الاستمرار باقتصاد شبه مغلق. والانشغال عن وضع البنى التحتية الضرورية لوضع السياسات القطاعية التي تخلق العوامل الصحيحة لتلاقي التنمية المتهورة وإخراج الاقتصاد من الدائرة الشبه مغلقة.

في الواقع العملية ليست سهلة فهي تواجه حزمة من المحرمات إضافة إلى ضعف في الخبرات والكوادر المؤهلة للقيام بالمهام المطلوبة لتغيير هيكلية الاقتصاد. التي تقتضي البدء بحوار حول معالجة المعاناة من تشوهات مستوى الأسعار والأجور وهذان الأمران لا يرتبطان بقوانين فالتشوهات التي يعانيان منها سببها المحرمات ومنها تحرير أسعار الصرف التي تؤدي إلى كشف عيوب كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي. فتغيير هيكلة الاقتصاد تتطلب عدم الاستمرار في السيطرة على أسعار الصرف بناء على اعتقاد خاطئ يقول: إن الاستمرار بهذه السيطرة سوف يبقي الأمور على حالها، مع أنه على العكس من ذلك فإن تحرير أسعار الصرف يؤدي إلى كشف النواقص وبالتالي العمل على تفاديها وإصلاحها.

من هنا نجد أن النقاشات الدائرة حول التسعير لا ترتبط بقانون أو آلته وإنما بسعر الصرف أي بسياسة نقدية وآليات نقدية للتحرير. وهنا نشير إلى أن التخوف من الحوض بهذا حوار أو وضع سياسة وآليات يعتبر مبرراً فهو بحاجة إلى خبرات نقدية ومصرفية لإدارة عملية تحرير أسعار الصرف وهي في الواقع غير متوافرة بالشكل المطلوب على اعتبار أنها من المتطلبات الأساسية في عملية الانتقال الاقتصادي وتغيير هيكلة الاقتصاد.

لكن إذا تجاوزنا هذا الضعف وقمنا بصياغة السياسات القطاعية فهذا أمر سيسهل كثير من عملية الانتقال الاقتصادي ويخفف من انعكاساته الحادة على الاقتصاد والمجتمع.

■ عامر إلياس شهدا

جديد إيجارات دمشق.. تأجير يومي وحسب سعر الصرف في حالة استغلال مفضوحة

أقل شقة بمليوني ليرة وأعلاها بسقف مفتوح في أحياء الأغنياء

العقارات في دمشق تشهد تخبطاً إثر أزمة حلب وحماة

1,200 مليون ليرة أجرة ليلة في فندق بدمشق

■ أمير حقوق

حالة من الجنون تسيطر على قطاع العقارات في العاصمة دمشق، إثر الأزمة الحالية، والتي نتج عنها توافد كبير من أهالي محافظات حلب وحماة وحمص إليها، حيث بدت إيجارات المنازل والشقق السكنية ترتفع بتصاعد ملحوظ بشكل مبالغ، الأمر الذي أثر في أجور الغرف الفندقية والتي زادت أجور الإقامة فيها، نظراً للأوضاع الحالية.

وفي رصد أجرته «الاقتصادية»، يتراوح إيجار شقة مؤلفة من غرفتين بين ٣ و٤ ملايين في الصناعة والميدان، في حين في المزة يتراوح إيجارها بين ٥ و٦ ملايين ليرة سورية، أما في ساحة الميسات فيبلغ إيجارها نحو ٧ ملايين، أما في المهاجرين فيتراوح سعر إيجار الشقق بين ٥ و٧ ملايين حسب حجم الشقة، أما في جرمانا فيتراوح الإيجار بين ٢ و٤ ملايين.

أما أجور الغرف الفندقية فتلحظ تبايناً مختلفاً بين الفنادق، فتبلغ أجرة الغرفة الفندقية ليوم واحد بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف في الفنادق المتوسطة، أما في الفنادق ذات ٣-٥ نجوم فتتراوح الأجرة بين ٦٠٠ ألف و١,٢ مليون، أما السويت فيتراوح إيجاره باليوم بين ١,٢ و١,٨ مليون باليوم الواحد.

الإقبال زاد ١٠٠ بالمئة

بدوره، أكد صاحب مكتب عقاري في دمشق أثناء حواره مع «الاقتصادية» أن الإقبال على إيجارات الشقق والمنازل السكنية زاد بنسبة ١٠٠ بالمئة في الأيام الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي حرك سوق العقارات، وجعل أصحاب العقارات يتحكمون بأسعار الإيجارات تبعاً لمصالحهم الشخصية ولمكاسبهم المادية.

الزيادة مضاعفة

وتابع: أصبحت الإيجارات تزيد بين ساعة وأخرى، فالشقة التي كان إيجارها مليونين منذ أيام، اليوم يطلب صاحبها إيجارها ٤ و٥ ملايين، وبالتالي هو يتحكم بسعر الإيجار نظراً لحاجة الوافدين للبيوت السكنية، بما يحقق مكتسبات مادية تعود عليه بالمنفعة.

وإيجار المنازل والشقق السكنية يرتبط بغلاء السلع والاحتياجات في الأسواق، الأمر الذي يأخذه صاحب العقار حجة في غلاء إيجاره، مشبهاً الحالة التي تمر على قطاع العقارات بدمشق بـ«الهستيرية»، تبعاً لصاحب المكتب العقاري.

الإيجار يومي

صاحب مكتب عقاري آخر، كشف في حديثه مع «الاقتصادية» أن أصحاب العقارات باتوا يلجؤون لإيجار عقاراتهم باليوم بدلاً من الشهر، لضمان عدم هبوط قيمة العملة السورية في الأيام القادمة.

وأشار في حديثه إلى أن زيادة الطلب على المنازل السكنية زاد من غلاء إيجاراتها بشكل مضاعف، دون معرفة ماذا يحدث في سوق العقارات، حيث أصحاب العقارات والمكاتب العقارية يستغلون حاجة الأهالي الوافدين للمنازل والشقق، إذ يطلبون قيمة الإيجار التي تناسبهم دون رقيب أو حسيب.

مرتبط بآلية العرض والطلب.

بدوره، الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس رأى في حديثه مع «الاقتصادية» أن إيجار العقارات مرتبط بآلية العرض والطلب، وبما أن الطلب كبير على العقارات من الوافدين من بعض المحافظات كحلب وحماة لمحافظة دمشق، هنا يكون العرض أقل من الطلب، فمن الطبيعي أن يتحكم صاحب العقار بإيجاره، وبالتالي تزيد إيجارات العقارات.

لا تدخل ورقابة حكومية

ولا تدخل حكومياً ورقابة لإيجارات العقارات وخاصة في الأزمات، إذ يتطلب من الحكومة اليوم نشر الوعي وثقافة التعاون والانتماء باستقبال الأهالي، ومحاولة فرض عقوبات على المبالغة بقيمة الإيجارات، وتوثيق عقد الإيجار يكون بما يناسب القيمة الرائجة بالوقت الحالي، وأهم نقطة يمكن أن تقوم بها عبر وزارة الإعلام والمؤسسات والقنوات الإعلامية بنشر ثقافة المجتمعية والتكافل والتعاون، حسب توصيف الدكتور الجاموس.

قانون البيوع العقارية أثر بشكل سلبي

ويرى الدكتور الجاموس أن دور الحكومة سابقاً كان سلبياً في البيوع العقارية الذي زاد من تعقيد الأمر بالقطاع العقاري، وسبّب الكثير من المشاكل بالبيوع العقارية التي أثرت في الإيجارات، حيث قانون البيوع العقارية الذي صدر ٢٠٢١ تضمن القيمة الرائجة، حيث كانت الضرائب كبيرة جداً على قيمة الإيجار، فأدى لارتفاع قيمة الإيجارات، وأعطت هامشاً كبيراً لأصحاب العقارات بمبررات لرفع الإيجار، بما يتناسب مع رغبتهم بالحصول على أرباح حقيقية، ويمكن أن نقول إن قانون البيوع العقارية زاد الأمر سوءاً وأدخل القطاع العقاري إلى الموت السريري.

غلاء الإيجار سيزيد ٢٠٠ بالمئة

ويتوقع أن تزيد نسبة غلاء الإيجار نحو ٢٠٠ بالمئة، نتيجة توافد الأهالي الكبير لمحافظة دمشق وريفها، وبطبيعة الحال قبل الأزمة الأخيرة، كانت أسعار الإيجارات مرتفعة جداً لسببين، أولهما: الطلب أكثر من العرض، وثانيهما: عدم إمكانية إعادة الإعمار نتيجة العقوبات المفروضة على سورية التي أجلّت العديد من مشاريع إعادة الإعمار التي كانت تحقق توازن بين العرض والطلب، وهذا يعود لأخلاقيات أصحاب العقارات، وللأسف هناك استغلال للظروف من قبلهم لتحقيق أكبر عائد ممكن من العقارات الموجودة.

الربط بينهما موجود

الربط بين ارتفاع الإيجارات وغلاء أجور الغرف الفندقية موجود في السوق، تبعاً لنوع الدخل، سواء كانوا أصحاب دخل مرتفع حكماً سيلجؤون للغرف الفندقية، وأصحاب الدخل المتوسط سيلجؤون لإيجار البيوت في العاصمة دمشق، أما أصحاب الدخل المنخفض فسيذهبون للأرياف لكون الإيجار أرخص من المدينة، وفق رؤية الدكتور الجاموس.

سعر الصرف

وأكد أن تغيرات سعر الصرف أثرت بشكل كبير في واقع الإيجارات، فيلجأ أصحاب العقارات لرفع الإيجارات لمواجهة تقلبات سعر الصرف ولتحقيق الربحية.

أصحاب المكاتب العقارية: الإقبال من الوافدين زاد 100 بالمئة وأصحاب العقارات يستغلونهم

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

الاستثمار العقاري ليس سواه أولوية

لطالما سمعنا عبر المنابر الإعلامية بضرورة توظيف السيولة المتوافرة في المصارف بالقطاع العقاري، وبأن قانون البيوع العقارية رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ والقرارات المتتالية الخاصة بالنسب الواجب تحويلها من المشتري للبائع عبر المصارف تحجم الاستثمار في العقارات وكأن الاستثمار العقاري هو ما ينقص اقتصادنا المتهالك المتراجع إبان حرب عسكرية واقتصادية ممنهجة عليه أحدثت ما أحدثته من تدني كافة المؤشرات الاقتصادية فيه، ومع ذلك تم إنشاء ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف وحدة سكنية مخالفة لغاية العام ٢٠١٩ بحسب تقديرات بعض المطلعين على السوق العقاري في سورية، وبكل تأكيد فهذا الرقم مرشح ليكون أكبر بتاريخ اليوم.

فيما كانت الآراء المعارضة (وأنا منهم) للتوسع في منح القروض العقارية تتمحور حول جدواها والأولوية الاقتصادية في المرحلة الحساسة للاقتصاد السوري ولظرف الحرب والضائقة المعيشية للمواطن، وهنا نتحدث عن فكرة التسليف العقاري فقط، فكيف وعندما نتحدث عن سقوف عالية لهذه القروض والتي لن يستفيد منها غالباً سوى المليء مادياً وليس ذوي الدخل المحدود الأكثر حاجة للمأوى بكل تأكيد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فتوجيه الكتلة النقدية للاستثمار في القطاع العقاري يعني إطلاق العنان لشهية تحقيق الأرباح من المصارف بمنتج القروض العقارية تحت عناوين عديدة، فيما تكون كفاءة وفاعلية استثمار سيولة المصارف بلا شك منخفضة العائد للاقتصاد كله مقارنة مع توجيهها الصحيح، وعندما نقول منخفضة العائد فنحن هنا لا ننفي الأثر الإيجابي البسيط الذي قد يحدثه الاستثمار للعقاري، إلا أن توجيه كتلة مالية ضخمة لقطاع متضخم أصلاً لن يحل أي مشكلة اقتصادية تواجه الاقتصاد السوري والدليل حجم الأبنية الموجودة والفارغة، لا بل إن هذا التوجه غير قادر أصلاً على حل مشكلة تضخم أسعار العقارات بحد ذاتها، حيث لن يتم توفير مسكن لمن يحتاجه بتكلفة معقولة، فواقع تضخم التكاليف أكبر بكثير من مجرد زيادة العرض للعقارات تمهيدا لانخفاض أسعارها، فهذا القطاع كان الملاذ للاستثمار في سورية نتيجة انعدام الفرص الاستثمارية في البلد نظراً لغياب السياسات والاستراتيجيات الصحيحة حينها ما فاقم تضخم أسعاره خلال الفترة ٢٠٠٠_٢٠١٠ مترافقا مع لجوء الإخوة العراقيين إبان غزو العراق، وكذلك تركز الاستثمارات الخليجية بالعقارات خلال الفترة ٢٠٠٧_٢٠١٠ ولاسيما الفلل والمجمعات السكنية المترفة، فيما زادت معها مناطق السكن العشوائي لتتجاوز ربما ١٥٧ منطقة سكن عشوائي بحسب بعض التقديرات، فهل تبقى سياساتنا واستراتيجياتنا على حالها ولا تتغير قيد أنملة؟

في هذا الصدد وعلى الرغم من توزع القطاع العقاري في سورية بين القطاع العام ١٠بالمئة والقطاع التعاوني ١٢بالمئة والقطاع الخاص ٧٨بالمئة، إلا أن هذا القطاع هو قطاع عقيم اقتصادياً، وتتعمق هذه الخلاصة رغم ما يحققه من فرص عمل للكثير من الورش والمشتغلين فيه، إلا أن هذه الدخول المتأتية عن طريقه (وعلى أهميتها لأصحابها) تتجه للاستهلاك فقط وتؤثر إيجابا في جانب الطلب بكل تأكيد، والذي يقابله ثبات العرض (إن لم ينخفض)، ما يعني أن العبرة بزيادة الإنتاج الذي له الأولوية المطلقة وأي كلام بخلاف ذلك فهو كلام أناني نابع من مصلحة شخصية أو قطاعية ضيقة لاترقى إلى مستوى مصلحة وطن ومصلحة الملايين من أبناء شعبنا الذين يرزحون تحت خط الفقر، وهذا ربما ما يقتنع به رئيس الحكومة د.الجلالي الذي قال خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء منذ أسبوعين تقريباً إن توظيف الكتلة المالية الموجودة في المصارف والمخصصة للبناء والتشييد حاليا ربما يكون غير مجد، ومن الأفضل الذهاب للاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي، كما أنه أكد ما يقوله المنطق الاقتصادي: إن دوران عجلة الإنتاج يخلق فرص عمل ويحقق قيمة مضافة سريعة أفضل من الاستثمار في العقار في ظل الظروف الحالية.

■ د. علي محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٨/٥٥٧ كانون الأول ـ ديسمبر ٢٠٢٤

«الاقتصادية» ترصد كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت بيانات الاقتصاد الأوروبي على سوق العملات (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع كبير في أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

ارتفاع السكر بنسبة 2.65 ٪ والرز يتراجع بنسبة 0.82- ٪

يورو / دولار، الجنيه الاسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٢) ١,٠٤٩٧ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠,٧٤ بالمئة.

كما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٢/٢) بنسبة ٠,٦٤ بالمئة.

ولعلّ من أبرز تحركات اليورو التداولات الحاصلة في تداولات يوم الخميس (٢٠٢٤/١٢/٥) مقارنة بتداولات اليوم السابق الأربعاء (٢٠٢٤/١٢/٤) حيث ارتفع سعر الصرف بنسبة تقارب ٠,٧٢ بالمئة متأثراً بإعلان مكتب الإحصاء الألماني (ديستات) عن تراجع طلبيات المصانع في ألمانيا بنسبة ١,٢ بالمئة خلال شهر تشرين الثاني، بعد تعاف طفيف في شهر تشرين الأول.

وقد أنهى اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٦) ١,٠٥٧٩ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠,٠٧ بالمئة.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ ارتفاع سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠,٧٨ بالمئة وسعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ٠,٩٢ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/١٢/٢	١,٠٤٩٧	١,٢٦٥٥
٢٠٢٤/١٢/٣	١,٠٥٠٩	١,٢٦٧
٢٠٢٤/١٢/٤	١,٠٥١	١,٢٧٠٢
٢٠٢٤/١٢/٥	١,٠٥٨٦	١,٢٧٥٨
٢٠٢٤/١٢/٦	١,٠٥٧٩	١,٢٧٧١
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٧٨ بالمئة	٠,٩٢ بالمئة

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:

ارتفع سعر الايثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٦) مسجلاً ٤,٠١٨ دولارات أميركية وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٢) بلغت ١٠,٢٩ بالمئة كما ارتفع سعر البيتكوين بنسبة ٣,٧١ بالمئة بالمئة مدعومةً بتفاؤل الأسواق بشأن مستقبل العملات المشفرة في الولايات المتحدة الأميركية.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الايثريوم
٢٠٢٤/١٢/٢	٩٥,٨٩٨,٠٠	٣,٦٤٣,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٣	٩٨,٦٣٦,٠٠	٣,٦١٥,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٤	٩٦,٩٧١,٠٠	٣,٨٣٦,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٥	٩٨,٦٧٣,٠٠	٣,٧٨٥,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٦	٩٩,٤٥٢,٠٠	٤,٠١٨,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٣,٧١ بالمئة	١٠,٢٩ بالمئة

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:

شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس انخفاضاً طفيفاً حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٢) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت ٠,٥٥ بالمئة و٠,٢٣ بالمئة.

كما شهد سعر الذهب انخفاضاً في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١٢/٦) مقارنة بتداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/١٢/٥) ويأتي هذا الانخفاض مع توقعات بعدم خفض سعر الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/١٢/٢	٢,٦٣٩,٠٠	٤,١٣٠٥
٢٠٢٤/١٢/٣	٢,٦٤٣,٠٠	٤,٢٠٢
٢٠٢٤/١٢/٤	٢,٦٥٠,٠٠	٤,٢٠١٥
٢٠٢٤/١٢/٥	٢,٦٣٢,٠٠	٤,١٩٢٥
٢٠٢٤/١٢/٦	٢,٦٣٠,٠٠	٤,٢٣٨٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٣٤- بالمئة	٢,٦١ بالمئة

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق:

لعلّ من أبرز التحركات في سعر نفط برنت هو التحرك في سعر برميل خام برنت حيث ارتفع في نهاية تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١٢/٦) بنسبة تقارب ١,١٣ بالمئة متأثرةً بضغط الطلب العالمي على النفط وتأجيل الزيادات المقترحة في الإنتاج.

وانخفضت أسعار الغاز بفعل انخفاض أقل من المتوقع في المخزونات الأسبوعية وتوقعات الطقس الدافئ، ما يقلل الطلب على التدفئة. فقد زادت الإنتاجية إلى ١٠٢,٣ مليار قدم مكعب يومياً في شهر كانون الأول، بينما زادت تغذية محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى ١٤,٢ مليار قدم مكعب يومياً.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/١٢/٢	٧١,٨٣	٦٨,١٠	٣,٢١٣
٢٠٢٤/١٢/٣	٧٣,٦٢	٦٩,٩٤	٣,٠٤٢
٢٠٢٤/١٢/٤	٧٢,٣١	٦٨,٥٤	٣,٠٤٣
٢٠٢٤/١٢/٥	٧٢,٠٩	٦٨,٣٠	٣,٠٧٩
٢٠٢٤/١٢/٦	٧١,٢٤	٦٧,٣٣	٣,٠٥٣
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٨٢- بالمئة	١,١٣- بالمئة	٤,٩٨- بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

شهد أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٦) ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الأميركية DJI بنسبة ٠,١١ بالمئة مسجلاً ٤٤,٨٣٣ نقطة بدعم من بيانات الاقتصاد الأميركي بخصوص التوظيف حيث أضاف الاقتصاد الأميركي بالقطاع الخاص ٢٢٧ ألف وظيفة في شهر تشرين الثاني، بينا سجلت القراءة السابقة ٣٦ ألفاً معدلة بالرفع من ١٢ ألفاً.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١١/٢٩) حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 بنسبة ٢,٢٢ بالمئة مسجلاً ٢٠,٣٧٧ نقطة مدعوماً بقطاعات التجزئة والبرمجيات والغذاء والمشروبات. كما ارتفع مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100 في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٦(حيث ارتفع بنسبة ٠,٣٧ بالمئة مسجلاً ٨,٣٤٤ نقاط.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأميركية dji	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
٢٠٢٤/١٢/٢	٤٤,٧٨٢,٠٠	٨,٣١٣,٠٠	١٩,٩٣٤
٢٠٢٤/١٢/٣	٤٤,٧٠٥,٠٠	٨,٣٥٩,٠٠	٢٠,٠١٧
٢٠٢٤/١٢/٤	٤٥,٠١٤,٠٠	٨,٣٣٦,٠٠	٢٠,٢٣٢
٢٠٢٤/١٢/٥	٤٤,٧٦٦,٠٠	٨,٣٤٩,٠٠	٢٠,٣٥٩
٢٠٢٤/١٢/٦	٤٤,٨٣٣,٠٠	٨,٣٤٤,٠٠	٢٠,٣٧٧
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,١١ بالمئة	٠,٣٧ بالمئة	٢,٢٢ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٢/٦) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٢/٢) بنسبة ١,٤٤ نقطة مئوية مسجلاً ٣٩,٠٦٩ نقطة يضغط من قطاعي بناء السفن والتجزئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/١٢/٢	٣٨,٥١٣,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٣	٣٩,٢٤٩,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٤	٣٩,٢٧٦,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٥	٣٩,٣٩٦,٠٠
٢٠٢٤/١٢/٦	٣٩,٠٦٩,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٤٤ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,٨٤٠ نقطة وبنسبة ارتفاع ١,١٢ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٩٩٣٢ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ١,٦٢ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من قطاعات البنوك والمواد الأساسية والطاقة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/١٢/١	١١,٧٤٢	٣٠,٤٩٧	١٠٦,٨٤٩
٢٠٢٤/١٢/٢	١١,٧٣٩	٣٠,٥٢٥	١٠٧,٩٤٦
٢٠٢٤/١٢/٣	١١,٨١٦	٣٠,٦٢٩	١٠٦,٨٤٩
٢٠٢٤/١٢/٤	١١,٨٨٦	٣٠,٨٣٣	١٠٥,١٦٧
٢٠٢٤/١٢/٥	١١,٩٣٢	٣٠,٨٤٠	١٠٣,١٥٦
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٦٢ بالمئة	١,١٢ بالمئة	٤,٤٤- بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

ارتفعت أسعار القمح في تداولات يوم الخميس (٢٠٢٤/١٢/٥) مقارنةً مع تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/١٢/٤) بسبب تدهور محاصيل القمح الشتوي في روسيا وتعطل الشحنات الأوكرانية، كما يتوقع انخفاض صادرات أوكرانيا بنسبة ١٤ بالمئة .

كما ارتفعت العقود الآجلة للقطن الأميركي بفضل تقرير قوي عن مبيعات التصدير، حيث أظهر تقرير WASDE لشهر تشرين الثاني انخفاضاً طفيفاً في إنتاج وصادرات القطن الأميركي وارتفاعاً في المخزون النهائي، مع تراجع الإنتاج العالمي بمقدار ٤٦٠,٠٠٠ بالة، منها ٢٠٠,٠٠٠ بالة في باكستان و٤٠٠,٠٠٠ بالة في تركيا.

وارتفع سعر العقود الآجلة لزيت عباد الشمس مدفوعة بشح الإمدادات والطلب القوي. حيث أثرت الظروف الجوية السيئة في مناطق الإنتاج الرئيسية مثل أوكرانيا وروسيا ومنطقة البحر الأسود على المحاصيل، مع تراجع الإنتاج في أوكرانيا بسبب الصراع. إضافة إلى ذلك، أدى انخفاض حصاد بذور عباد الشمس في دول مثل المجر وارتفاع أسعار الزيوت البديلة، مثل زيت بذور اللفت، إلى زيادة أسعار زيت عباد الشمس.

على حين تراجعت العقود الآجلة للذرة بسبب وفرة المعروض وضعف الطلب. ورغم خفض توقعات الإنتاج في تقرير WASDE الأخير، لا تزال المخزونات النهائية مرتفعة عند ١,٩ مليار بوشل. كما ساهمت المخزونات الكبيرة المتراكمة وتزايد الشكوك حول سياسات التصدير الأميركية واحتمال فرض رسوم على المنتجات الزراعية في ضعف الطلب التجاري وتراجع الأسعار.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

التاريخ	سعر القمح (بوشل / سنت دولار أميركي)	سعر السكر (رطل / سنت دولار أميركي)	سعر الرز (سنتال / دولار أميركي)	سعر القطن (رطل / سنت دولار أميركي)	زيت دوار الشمس (طن متري / دولار أميركي)	الذرة(بوشل / سنت دولار أميركي)
٢٠٢٤/١٢/٢	٥٣٧,٥	٢١,١١	١٥,٢٩	٧٠	١,٣١٤,٠٠	٤٣٥
٢٠٢٤/١٢/٣	٥٣٦,٧٥	٢١,٣٤	١٥,٢٩٥	٧١	١,٣١٥,٠٠	٤٢٧
٢٠٢٤/١٢/٤	٥٣٨	٢١,١٨	١٥,١٤	٧٠,٧٩	١,٣٠٩,٠٠	٤٢٢
٢٠٢٤/١٢/٥	٥٤٦,٧٥	٢١,٢٨	١٥,١٥٥	٦٧,٦	١,٣٠٨,٠٠	٤٢٦,٥
٢٠٢٤/١٢/٦	٥٣٥,٥٤	٢١,٦٧	١٥,١٦٤	٧٠,٥٢	١,٣١٥,٤٠	٤٢٨,٨
التغير المئوي	٠,٣٦- بالمئة	٢,٦٥ بالمئة	٠,٨٢- بالمئة	٠,٧٤ بالمئة	٠,١١ بالمئة	١,٤٣- بالمئة

١ بوشل قمح=٢٧,٢١٦ كغ. ارطل =٠,٤٥٣٦ كغ. ١ سنتال رز أميركي= ٤٥,٤ كغ.

١ بوشل ذرة= ٢٥,٤٠١٢ ١ طن متري=١٠٨٧ ليتراً ١ بالة=٢١٨ كغ.

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية